منبر "بيروت"

المصارحة .. قبل المصالحة

كل الذين تحدثوا عن « المصالحة الوطنية » حتى الان ، لم يتقدموا باي اساس وطني معقول ومقبول لهذه المصالحة . فالمصالحة بالمفهوم العشائري ليست ممكنة ، ولا هي مجدية في حل ازمة لبنان المصيرية او ارساء ركائز متينة لمستقبله وعلاقاته الداخلية والخارجية .

ولذلك لا بد من المصارحة قبل اي حديث عن المصالحة ، وخاصة بعد ان هددت الكتائب باعادة النظر في الصيغة اللبنانية ، وبان لبنان سيكون المشكلة الثانية بعد فلسطين ، وبالتالي لا بد من السؤال : على ماذا ستتم المصالحة ، وما هو المطلوب ؟

اولا ، يجب الاعتراف من قبل دعاة المصالحة بانحطاط مستوى الحياة السياسية في لبنان ، وانه حتى المجالس النيابية قد تقهقرت في مستوى اشخاصها ومناقشاتها عما كانت عليه في السابق. وهذا يقودنا الى استنتاج منطقي بان النظام السياسي الراهن لا يمكن ان يفرز افضل من هذه الطبقة الحاكمة، وبالتالي فان الاصلاح من ضمن الاسس والمفاهيم السائدة امر مستحيل .

والمصارحة بهذا الصدد تقودنا الى التسليم بضرورة تعديل الدستور وقانون الانتخاب تعديلا جذريا يتيح للقوى الناهضة والاجيال الجديدة امكانية الدخول في الحياة السياسية دخولا وطنيا سليما من غير ارتهان لقوى الاقطاع والاحتكار المتحكمة بالبلاد حاليا ، وبحيث يستقيم التمثيل الشعبي على كافة المستويات ، فينتفي اي تزوير او تجيير للارادة الشعبية .

ثانيا ، يجب الاعتراف من قبل دعاة المصالحة بان النظام اللبناني بحالته الراهنة هو نظام طائفي متخلف. بل ان طائفيته تعطيه بعدا خطيرا من ابعاد التخلف يصل الى حدود العنصرية من حيث انه يحول دون تساوي المواطنين لمجرد انتماءاتهم الطائفية . وهذا بدوره يستدعي اعادة النظر بأمور اساسية في مقدمتها الجمود الدستوري الذي اشرنا اليه انفا .

ثالثا ، يجب الاعتراف من قبل دعاة المصالحة بان المؤسسات اللبنانية في وضعها الراهن وضمن القيود الطائفية والطبقية المفروضة عليها غير قادرة على التطور وعلى استيعاب المطالب والحاجات الملحة للمواطنين ، فضلا عن انها مركبة في الاصل لخدمة الطبقة الحاكمة لا لخدمة الشعب .

رابعا ، يجب الاعتراف من قبل دعاة المصالحة بان الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد تؤدي الى المزيد من التمايز الطبقي والى المزيد من الارتباط بالمصالح الاجنبية ، فضلا عن حالة التسيب وتفاقم الازمات المعيشية ونشوء العصابات الاحتكارية على حساب قوت الشعب ، بالاضافة الى انعدام اي تخطيط للمستقبل او لبناء اقتصاد البلاد بناء وطنيا وما يستوجبه ذلك باهتمام جدي بالقطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة ، والدخول في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.

خامسا ، يجب الاعتراف من قبل دعاة المصالحة ان اي اصلاح جذري على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي ، مرهون فعلا وعملا بتوجه لبنان العربي وبكونه جزءا كاملا من الامة العربية مصيره معلق بمصيرها ومستقبله بمستقبلها . فعروبة لبنان يجب ان تكون من المسلمات غير القابلة للجدل او البحث . على ان هذا الارتباط المصيري للبنان بالامة العربية يجب ان لا يكون مجرد قول يقال بالمناسبات او من قبيل الترضيات اللفظية او رفع العتب .

فهذا الارتباط له مستلزمات عملية على الصعيد الوطني لا بد من الاقرار بها وتلبيتها بكل وضوح وبغير اي لبس او ابهام . وفي طليعة هذه المستلزمات الاقرار بان لا عدو للبنان الا العدو الصهيوني المدعوم من الاستعمار ، وبالتالي الالتزام بقضية تحرير فلسطين التزاما جديا ونهائيا وصريحا من خلال تحويل لبنان الى دولة محاربة تساهم مساهمة فعلية في معركة التحرير مع العرب .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان النظام اللبناني قد تقهقر كثيرا على هذا الصعيد . فقد شارك في حرب ١٩٤٨ بالرغم من انه لم تمض سنوات كثيرة على استقلاله ، ثم ما لبث ان تخلف عن المشاركة في حربي حزيران ١٩٦٧ وتشرين ١٩٧٣ ، حتى انه تحلل مع الزمن تحللا كاملا من التزاماته بمعارك المصير العربي، بل انه لا يرضى بتحمل ابسط النتائج السلبية للصراع العربي مع اسرائيل ، الامر الذي يتجلى في الموقف السلبي الذي شهدناه في السنوات الماضية ضد الوجود الفلسطيني وبلغ ذروته في الاحداث الاخيرة .

ان اي مصالحة وطنية يجب ان تنطلق من الاتفاق النهائي والشامل على هذه المسلمات كاساس لتحقيق وحدة وطنية حقيقية قائمة على المساواة الديمقراطية بين المواطنين وعلى التماسك الهادف الى خلق وطن حقيقي في ظل مؤسسات وطنية .